وبالرغم من ذلك فإن العشرات من المحاولات لاختراق الجبهات العربية قد تمت، ومنها محاولات من الاردن مثلا؛ حيث اصطدمت الدوريات الفدائية بأجهزة الأمن الاردنية قبل اجتيازها الحدود للأرض المحتلة. وبالرغم من كل الصعوبات والعراقيل فإن المحاولات مستمرة وبأشكال مختلفة لرفد العمل العسكري في الداخل من كافة الجبهات المحيطة بوطننا المحتل.

أما على الصعيد الذاتي، فتبرز جملة من الأسباب يقع على رأسها فعلاً انشغال القيادات الأساسية في الفصائل «الفدائية» بالعمل السياسي على حساب العمل العسكري. مع أن المطلوب أن يكون هناك توازن في ممارسة كافة أشكال النضال. وهذا الأمر يعكس نفسه على القيادات المركزية في الخارج وعلى القيادات في الداخل.

ولا شك بأن سبباً ذاتياً آخر يؤثر على وتيرة العمل العسكري ينبع من تدني البناء التنظيمي وأشكاله المتطورة فيما يتعلق بممارسة العمل العسكري في الداخل، وفي محدودية الابتكار والابتداع في توفير السلاح، وخاصة فيما يتعلق بالتطور المتقدم لصناعة المتفجرات «الشعبية» في الداخل.

أما فيما يتعلق «بجماهيرية» العمل المسلح داخل الأرض المحتلة، فنحن نعتقد أن السنوات الأخيرة قد شهدت انحساراً وليس تطوراً بالنسبة للسنوات الأولى للثورة؛ وهذا برأينا يشكل أحد العوامل التي أثرت سلباً على العمل العسكري في الداخل.

إن الارتقاء بالعمل العسكري داخل الأرض المحتلة يستدعي وضع خطة متكاملة على صعيد الثورة العام وعلى صعيد كل تنظيم بشكل خاص. وفي الوقت نفسه تعميم وسائل وأساليب المقاومة الشعبية البدائية والمتقدمة، مثل تخريب المصانع وأسلاك الهاتف وحرق المزروعات وصناعة قنابل المولوتوف والمتفجرات الشعبية، من خلال وسائل الاعلام والمنشورات وغيرها...

٦ ــ العناية بالأسرى

تزداد سياسة العدو الصهيوني القمعية والارهابية شراسة وحدة كلما تصاعد النضال الوطني الفلسطيني، فهو يلجأ إلى مختلف أساليب القمع، من الاعتقالات الجماعية ونسف البيوت وابعاد الوطنيين وتهجير الكفاءات إلى خارج الوطن المحتل، وإلى اتباع أبشع أساليب التعذيب الجسدي والنفسي ضد المعتقلين، وفرض أشكال العقوبات والحرمان ضد الأسرى الذين يعانون من أوضاع حياتية سيئة جداً، من حيث الطعام والعلاج والمنامة في سجون العدو الصهيوني.

كما أن الأعداد المتزايدة للمعتقلين والأسرى والتي بلغت حوالي ٢٥٠ ألف مواطن، خلال سنوات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، أي بمعدل مواطن من كل خمسة مواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يحتجز منهم داخل السجون الاسرائيلية بشكل دائم حوالي (٤ ــ ٥) آلاف، كل ذلك يجعل من قضية المعتقلين والأسرى قضية مركزية لا تستدعي العناية فحسب، وإنما أيضاً اعتبارها مهمة أساسية من مهام النضال الوطني